

ترجمات

التعذيب والهجرة: ظاهرة عالمية وبنوية، وجذورها الاجتماعية

Tortura e migrazioni: un fenomeno globale e
strutturale, e le sue radici sociali.

فابيو بيروكو

سوسيولوجي إيطالي يدرس السوسيولوجيا بجامعة كافوسكري بالبندقية، رئيس ماستر الهجرة
ومنسق مختبر البحث السوسيولوجي.

ترجمة: زينب سعيد

كاتبة مغربية تقيم بإيطاليا

20 ديسمبر 2021



Abstract: The article examines the relationship between torture and migration, highlighting how torture has become a structural element of the migratory experience in the majority of the world; sometimes torture is the cause for departure, it is a frequent experience along the migratory path, it is a reality that migrants are sometimes forced to confront in receiving countries. This is specifically the result of the convergence between the amplification of torture (the "torture crisis") and the worsening of the conditions of migration (the "war on migrants").

The article analyzes the different factors underlying these processes, highlighting that torture against migrants is a global phenomenon that has a close link with the tightening of migration policies, the three-fold process of precarization, illegalization and criminalization of migration, the escalation of racism. All elements that, together with some social processes of contemporary society – the securitization policies, the politics of fear, hyper-detention, the theories on the criminal law of the enemy – promote the production of contexts, environments, and situations permeable to torture.

Key words: torture, inhuman treatment, migrants, racism, securitization.

ملخص: يعالج المقال علاقة التعذيب بالهجرة، ويبين أن التعذيب أضحى عنصراً بنويًا في تجربة الهجرة في معظم (، كما أنه عادة تجربة في المسار الهجروي emigrazione أنحاء العالم؛ ويكون أحياناً سبباً في الهجرة النازحة (، وهو واقع حال ببلدان الوصول، نتيجة التقارب الحاصل في العقود الأخيرة بين عملية percorso migratorio) immigrati ("أزمة التعذيب" وتدهور ظروف الهجرة ("الحرب على المهاجرين الوافدين") يحلل المقال العوامل المتعددة الكامنة وراء هذه العمليات، مؤكداً أن تعذيب المهاجرين الوافدين ظاهرة عالمية لها علاقة وثيقة بتشدد سياسات الهجرة، وبالديناميكية الثلاثية التي هي: تعقيد شروط الاستقرار (precarizzazione)، واسقاط شرعية الهجرات (بالتجريد من حق الإقامة) (clandestinizzazione)، وتجريمها (criminalizzazione)، واستفحال وتفاقم العنصرية. وقد عملت هذه العناصر، بالإضافة إلى ظواهر اجتماعية معاصرة: كالبراديغم الأمني، وسياسات الخوف، والاحتجاز التعسفي، ونظريات القانون الجنائي للعدو، على تعزيز إنتاج سياقات وبيئات وأوضاع تسمح بممارسة التعذيب.

الكلمات المفتاحية: التعذيب. المعاملة غير الإنسانية. الهجرة النازحة. العنصرية. التأمين



ينخرط التعذيب، وهو أشد أشكال العنف الذي يهدف حتما إلى إخضاع الشخص المعذب أخضاعا تاما، في العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة (الإنتاجية، والطبقية والعرقية، والجنسية)، إنه التعبير عن علاقات القوة غير المتكافئة التي تروم إذلال الشخص، وتدميره جسديا ونفسيا، لجعله أخرس وبدون أمل لا حاضرا ولا مستقبلا. فبتجريده للشخص من إنسانيته يدمر مشاريع وآمال الاستقلالية، والحرية والتضامن، سواء بالنسبة للشخص الذي تعرض له أو المحيطين به. سواء تعلق الأمر بالتعذيب القضائي (المعاقبة، أو انتزاع المعلومات)، أو بالتعذيب السياسي (من أجل القضاء على الأعداء، أو المعارضين؛ أو من أجل إرهاب شخص ما). للتعذيب بعد اجتماعي يتجاوز كل الذين تجرعوا ويلاته بشكل مباشر: فهو يهدف إلى الحد من حرية التفكير وحرية عمل الشخص الذي يقع عليه فعل التعذيب ومحيطه، كما يهدف إلى تحذير المجتمع برمته والمجموعات المتمردة على النظام القائم. إنه تحذير موجه لكل من سولت له نفسه أن يعارض الطبقة المهيمنة، التي تنتهك قوانين النظام القائم (Scott 1999). وهو طريقة متشددة في تأكيد سلطة الطبقة المهيمنة من خلال إنتاج الخوف الاجتماعي (Lalatta 2016). Costerbosa، كما أنه جزء لا يتجزأ من عملية الحفاظ على الهيمنة الاجتماعية، وآلية لتأكيد استغلال طبقة اجتماعية أو مجموعة اجتماعية لطبقة أخرى أو مجموعة أخرى استغلالا ماديا، وفرض مجموعة مهيمنة {طبقة، أو طائفة منغلقة} لوجهة نظرها على مجموعة أخرى مهيمن عليها، بصفتها إجرامية، عدوة، خارجة عن القانون. تتم ممارسة التعذيب على الأفراد من أجل تدمير هوياتهم، وشخصياتهم. إنه يغرس الرعب في محيط المعذب، كما ينشره في المجتمع من أجل فرض الصمت الاجتماعي. هو، كما يؤكد بوتلير (Butler; 2009)، جزء من "المهمة الحضارية (missione civilizzatrice) التي تتبّعها الطبقات المهيمنة والموضوعة في الواجهة من طرف ممثلي السلطة القائمة.

إنه عنصر أساسي للهيمنة والرقابة على الأفراد، وعلى الجماعات التي يتم اعتبارها خطيرة، أو منحرفة، أو مخربة. كما يعتبر ممارسة عادية تم تطبيعها، وهو موجه ضد الأشخاص الذين تم اعتبارهم ذوي عادات ضارة، أو خطرين، أو متمردين على النظام الاقتصادي والسياسي المهيمن. فهو طريقة للإذلال، والاضطهاد، والاحتقار من خلال تأكيد تفوق المعذب على المعذب. المعذب الذي ليس فقط جلادا يمارس فعل التعذيب، بل هو أيضا الشخصية الجماعية التي تخلق الظروف الملائمة لهذا للتعذيب، والتي تسلح بشكل مباشر أو غير مباشر يد المعذب. إنه نتيجة لاستمرار ممارسات العنف المنبعثة من مراكز السلطة ومن المؤسسات، من أجل إخضاع الأشخاص الذين تم اعتبارهم مصدر تهديد أو تائرين.

وبالتالي وجب وضع التعذيب، الذي لا يعتبر حدثا غير مألوف ولا فعلا شادا أو معزولا تم اقترافه من طرف وحوش أو مجرمين مجانين، في إطار منطلق الإنتاج الاجتماعي له (Gjergji, 2019; Hajjar, 2013; Mackert; 2015; Roberts, 2008)؛ بل هناك جذور اجتماعية نظامية له كعلاقات اجتماعية للإخضاع. فالمجتمع والظروف ينتجانها ويجعلانها طبيعيا: فهو لا يوجد بطريقة معزولة واعتباطية، بالعكس، إنه موجود ضمن سياقات بعينها،



وعلاقات اجتماعية بعينها، وروايات بعينها، هكذا في كل سياق تاريخي وسياسي واجتماعي وثقافي، هناك حضور لعملية تعذيب محتملة تجعل من بعض الأفراد أو مجموعات أشخاص عرضة له (Ju-bany, Pasqualetto, 2019).

على الرغم من أن القوانين الدولية قد أقرت منعه منعاً مطلقاً، إلا أن التعذيب اليوم يعتبر ظاهرة منتشرة جداً في كل بقاع العالم، وهو قضية عادية جداً، وممارسة شائعة ومنظمة: فقد كانت 132 دولة من أصل 192 تمارسه خلال العشر سنوات الماضية، بشكل منهجي، إلى حد ما (Cassese, 2011, p. 143)؛ كما تمت ممارسته سنة 2015 من طرف 122 بلداً (Noury 2016, 113)، ليرتفع العدد إلى 144 دولة موزعاً فيها¹.

إنه في الواقع ظاهرة كونية تهم العالم بأسره، حيث إنه يتم الحديث عن أزمة التعذيب العالمية. وضمن هذا التوجه، فالمهاجرون والنازحون والمهاجرون الوافدون هم في الغالب ضحاياها (Pérez-Sales, 2018)؛ هم الأكثر تعرضاً له بشكل خاص، في السياق العام لسياسات الهجرة المتشددة والنمو المهول للعنصرية، هم موضوع التعذيب والمعاملة غير الإنسانية، من أجل ترهيبهم أو من أجل ابتزاز الأموال منهم. هناك نقص في المعطيات المتعلقة بتعذيب المهاجرين النازحين، إلا أن هناك بعض التقارير التي تورد أن 75٪ من المهاجرين القسريين هم ضحاياها (Sigvardsson et al., 2016)؛ ثلثا الضحايا الذين دعمهم صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب (UN Voluntary Fund for Victims of Torture) مهاجرون ولاجئون (Unvft, 2017)؛ ويعتبر التعذيب والمعاملة غير الإنسانية في السياقات الهجرية حقيقة جارية بها العمل في أوروبا، خاصة على طول الحدود، وخلال الاحتجاز، وأثناء الترحيل والإعادة القسرية (Melzer, 2018; Fra, 2017, 2018).

يحلل هذا المقال، ذو الطابع النظري والنقدي، ظاهرة تعذيب المهاجرين النازحين والمهاجرين الوافدين (immigrati)، والمعاملة غير الإنسانية في حقهم، حسب نظرية الإنتاج الاجتماعي للتعذيب. وسأحيل فيه إلى التعذيب بمعناه الواسع، والعام، وليس بالمعنى القانوني الدقيق للمصطلح، بما في ذلك العنف المتعمد².

يسلط المقال الضوء على ظاهرة التعذيب الذي أصبح عنصراً بنوياً لتجربة الهجرة؛ إنه سبب الانطلاق أحياناً، وهو في الغالب تجربة على مدى المسار الهجروي، كما أنه أحياناً حقيقة يتقاسمها المهاجرون الوافدون في بلدان الوصول. ويكون هذا خاصة نتيجة التقارب بين تضخيم التعذيب وتدهور ظروف الهجرة. فقد وجد المهاجرون الوافدون أنفسهم في العقد الأخير بين مطرقة "أزمة التعذيب" وسندان "الحرب على المهاجرين الوافدين". يحلل المقال، أيضاً، العوامل المتعددة الكامنة وراء هذه العمليات، مؤكداً أن تعذيب المهاجرين ظاهرة عالمية لها علاقة وطيدة بتدهور ظروف الهجرة، وعمليات تعقيد شروط استقرار الهجرات، وإسقاط شرعيتها، وتجريمها، والنمو المهول للعنصرية، كل هذه العناصر تنضاف إليها عدة ظواهر اجتماعية للمجتمع المعاصر، بدءاً من السياسات الأمنية، وصولاً إلى تعزيز إنتاج سياقات، وبيئات وأوضاع تسمح بممارسة التعذيب.

¹ AI, <https://www.amnesty.org/en/get-involved/stop-torture/> (2019-11-10).

² فالتعذيب والمعاملة غير الإنسانية والمعاملة الحاطة بالكرامة هي مفاهيم، كما هو معروف، متميزة، وذات تعريفات قانونية مختلفة.



2. بقاء التعذيب

ساهمت مختلف العوامل في بقاء التعذيب³، من بينها: أحيل أولاً وقبل كل شيء على الصعود الصارخ للإيديولوجيا الأمنية، وسياسات الأمن⁴ (Bigo, 1998, 2005, 2014; Wacquant, 1999)، صعوداً شكل عملية عميقة، دامت لعقود طويلة، ومتعددة الأشكال، وهي جزء لا يتجزأ من نموذج إدارة المجتمع المعاصر، هي عنصر متفشي في الحياة اليومية. فبراديجم الأمن، مؤسس على الإنتاج المؤسساتي للأمن الاجتماعي وعلى التشكيل الاجتماعي للمشاكل العام للأمن، سهل الرضوخ للتعذيب والمعاملة غير الإنسانية والحاطة بالكرامة، تحت ذريعة "أن الناس من يطلبه لأنهم لا يحسون بالأمان"، في حين أنهم لا يشعرون بالأمان بسبب عدم الاستقرار البنوي للحياة الاجتماعية، وقد تم تجسيد نظام الحقيقة هذا في مجموعة من السياسات الأمنية، وممارسات المراقبة الاجتماعية، وظواهر عسكرية الحياة اليومية، التي تسهل بطريقة أو بأخرى ممارسات التعذيب.

أحيل أيضاً على سياسات الخوف، وخطاب وثقافة الخوف (Furedi 1997, 2018; Glassner 1999; Skoll; 2010)، الذي يعد انتشارهما عملية عميقة بدورها، التي دعمت الإنتاج الاجتماعي لعدم الأمن وتأمين (Securitarizzazione) المجتمع، مع دول وخبراء الخوف اللذين يعتبران أبطاله الرئيسيين. فقد دعمت عوالة الخوف تشكيل سياقات تؤيد التعذيب؛ وغذت الظروف الاستثنائية، الطارئة التي ينتعش فيها.

أحيل، بعدها، على تراجع الدولة الاجتماعية وصعود الدولة المعاقبة بموازاة معها (Wacquant 2002)، مع تعزيز آليات التمييز، والعنصرية والإقصاء، فقد كان للدولة دور ريادي في خلق عدم المساواة؛ خاصة وأنها كانت أحد الأطراف الرئيسية في العملية المزدوجة للإنتاج الاجتماعي للاستبعاد وتجريم الاستبعاد الذي تم إنتاجه اجتماعياً. أكد فاكون (2009b) (Wacquant) على العلاقة الوثيقة الموجودة بين العنف الدولة وصعود الدولة الجنائية في سياق النمو المتزايد لتجريم الفقراء، حيث إن خطر تعرض الأشخاص الذين يعيشون على هامش المجتمع للتعذيب أمر وارد وهو جزء من جهاز الرقابة على واقعهم اليومي، تحول الدولة - من دولة الرفاه (welfare) إلى دولة الحرب (warfare) عن طريق العمل (workfare) - بالإضافة إلى أن الانزلاقات الاستبدادية، التي تهتم كلا من الدولة والمجتمع، قد سهلت حضور مناخات مفتوحة على التعذيب في مختلف بلدان العالم.

هناك عامل آخر وهو مجموعة من نظريات سياسية، ونظريات قانونية، وخطابات عامة التي تبرر التعذيب، باسم حالة الضرورة، والاستثناء، والطوارئ، والأمن الوطني، متخلين بذلك عن الحقوق الأساسية، وعن دولة القانون. هذه النظريات، تم تأكيدها بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، وتتوافق مع

³ أنظر Cohen, Corrado, 2005 من أجل إطار عام.

⁴ هناك أكثر من مائة شركة في العالم منتجة لوسائل التعذيب. إنها صناعة مشمرة جداً، التي، بالإضافة إلى صناعة الأمن، تنتج عدة أجهزة كهربائية، ومواد كيميائية وبخاخات، وورغوات، من أجل نظام التعذيب. نظام يعمل بطريقة متأنية ودقيقة، (حتى في حالة الإخفاء الذاتي)، الذي يتم الاعتماد فيه على مختلف الشخصيات "الخبيثة" من بينهم أطباء. فممارسة التعذيب مهيكلية. لكنها أيضاً ظواهر مبنية ومبنيّة.



التعذيب والهجرة: ظاهرة عالمية وبنوية، وجذورها الاجتماعية

تشريعات مناهضة للإرهاب، يؤكدون على أهلية التعذيب في الحالات الاستثنائية من أجل مصالح الدولة. فنظريات كل من ديرشويتس (2002, 2004) (Dershowitz)، عن "التعذيب الخفيف والقانوني" ونظيره جاكوب (Jakobs; 2009) عن القانون الجنائي الخاص بالعدو (*Feindstrafrecht*)، الذي يعترف "بالتعذيب القانوني"، سهلتا خلق سياقات مؤيدة للتعذيب. فالزعتان الاستثنائية والاعتباطية، اللتان تعتبران عنصرين مميزين بنيويا للهجرة الوافدة، يتداخلان مع استثنائية واعتباطية القانون الخاص للعدو.

أحيل، في النهاية، على ظروف الحياة القاهرة والاحتجاز في معظم معتقلات العالم. على الرغم من بعض الخطوات الخجولة إلى الأمام التي وقعت في العقود الأخيرة، إلا أنه لم يحدث هناك تحول حقيقي في ظروف الاعتقال. بالعكس، كانت هناك إعادة تشكيل لنظام السجون حول رؤية تتمحور حول سجن مركزي، حول منظور أمني متشدد وعقابي للاعتقال، التي ترجمت في عدة بلدان إلى ظاهرة مزدوجة للاعتقال التعسفي (Wacquant 2013). وتفاقم ظروف السجن (الازدحام، وتدهور حالة البناء والأجواء المعيشية، وتردي ظروف جودة الحياة⁵).

3. التعذيب والهجرة بين مطرقة "أزمة التعذيب" وسندان "الحرب على المهاجرين الوافدين".

علاقة التعذيب بالهجرة هي علاقة كانت موجودة منذ الأزل، وليست حتما موضوعا وليد اللحظة، لكنه اليوم، أكثر حيوية من أي وقت مضى، وإن كان بأشكال مختلفة مقارنة مع الماضي. ويرجع هذا الإصرار لأسباب مختلفة، من بينها الخصائص البنوية للظروف المعاصرة للهجرة والخصائص الحالية لسياسات الهجرة. فإذا كانت إدارة الهجرات، في العقود الأخيرة، قد هيأت على تكوين حالات، وظروف، ومناخات مؤيدة للتعذيب في حق المهاجرين الوافدين، فإن مرحلة /الحرب المعلنة عليهم قد غدت وضاعفت وفاقمت هذه الأوضاع في السنوات الأخيرة. فقد كانت هذه المرحلة نتيجة اتجاهات وعناصر كانت حاضرة في العقد السالف: عولمة سياسات الهجرة التقييدية، والانتقائية والقمعية؛ توسيع وتفاقم الدعاية المعادية للمهاجرين الوافدين؛ تعميم العنصرية المؤسسية، حيث دول نصف العالم يتبارون من أجل جعل ظروف الهجرة والظروف المعيشية للمهاجرين الوافدين متدهورة. فعسكرة سياسات الهجرة، وتأمين الحدود، ونقلها خارج أوروبا، واعتماد أجهزة ردع جديدة، وإسقاط الشرعية عن الهجرة، وخصخصة حكامه الهجرة، وتجريم المهاجرين الوافدين و تمثيل الهجرة كجريمة، وتوسيع الاقتصاد السري والاستغلال البشع للعمالة، وجعل حركات الهجرة في يد التنظيمات الاجرامية، والاعتقال في مراكز الاحتجاز كعملية 'استقبال' مألوفة، والرفض وإعادة القبول (القانوني واللاقانوني)، وتصوير المهاجرين الوافدين على أنهم غزاة، واستغلاليون ومجرمون، ووباء على الأمن الوطني: كلها عناصر شجعت على تكوين أرضية متجاوبة ومشجعة على ممارسات التعذيب والمعاملة غير الانسانية (من طرف مسؤولين حكوميين

⁵ في البرازيل، حيث ظاهرة الاعتقال التعسفي هي أداة رقابة اجتماعية في بلد يمثل أحد أسوأ مؤشرات عدم المساواة في العالم، النظام الذي يهيكل الاعتقال الجماهيري هو المجال الأكثر خصوبة لممارسة التعذيب ويعتبر المهاجرون الوافدون، في هذا السياق، من بين الضحايا الرئيسيين لهذه العملية، في حين أن الخلط بين الاعتقال أو الطرد هو عامل إضافي للتعرض للتعذيب.



وغيرهم)⁶. إن الحرب على الهجرات قد خلقت ظروفًا مسبقة وسياقات مشجعة على التعذيب في كل مكان، حيث إن ظاهرة تعذيب المهاجرين الوافدين يتم تقديمها كظاهرة عالمية⁷.

وقد سُنت حرب على المهاجرين النازحين القادمين من بلدان جنوب العالم معتبرين أن الهجرات قادمة من أفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا، وشارك في هذه الحرب بلدان أوروبية منفردة، والاتحاد الأوروبي، وقطاعات واسعة من وسائل الإعلام، والعديد من الأحزاب السياسية، ومنظمات شبه وطنية.

أعطى لاتفاقية شينكن وجه فظ، عبر عدة تشريعات وبروتوكولات ومعاهدات وقوانين ومذكرات واتفاقيات، مقرين أدوات ووسائل سياسة هجرة أكثر تقييدًا. هو مسار بدأ سنة 2006 مع عملية رباط للوصول بعدها إلى الإغلاق شبه التام للحدود (اتفاقية المفوضية الأوروبية 2020 حول اللجوء والهجرة) من خلال عملية الخرطوم (2014)، واتفاقيات مالطا (2015)، والاتفاقية المنعقدة مع تركيا (2016)، ومذكرة إيطاليا - ليبيا (2017) والمعاهدات الخاصة اللاحقة. تعزيز الحدود، وتحويل إقامتها إلى بلدان الانطلاق أو العبور وإقامة عمليات الضبط والمراقبة خارج الحدود الأوروبية بأفريقيا ودول البلقان. وخلق معسكرات احتجاز المهاجرين النازحين في البلدان الأصلية للهجرة أو بلدان العبور، والطردي الفردي والجماعي عبر البحر والبر، وخصخصة القانون الدولي وقانون حكام الهجرة: كلها عناصر أنتجت تدهورا حقيقيا لمسار الهجرة وظروفها، بالإضافة إلى الزيادة في جعل المهاجرين الوافدين في وضعية لا قانونية. وقد سهلت هذه العناصر المعاملة غير الإنسانية. حيث إن التعذيب أصبح تجربة تتكرر على طول مسار الهجرة؛ من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عبر تونس، والمغرب (Gadem, 2018; Migreurop, 2007; Msf, 2013؛ وليبيا (2013؛ Veglio, 2018؛ Unsmil, Ohchr, 2013, 2016)؛ وإسرائيل (Guarnieri Jaradat, 2017)، لقد أصبح التعذيب عنصر سفر "عادي". فقد أدت كل من لا مركزية الحدود الأوروبية في البلقان، على طول الحدود بين البوسنا وصيربيا وكرواتيا وسلوفينيا، والمقاربة العقابية في حق المهاجرين النازحين، إلى العنف والمعاملة المهينة، وظروف حياة كارثية (No Name Kitchen, Msf, 2017b; AI, 2019; Msf, 2018b). لكن الوضعية بخصوص الهجرة من أمريكا المركزية إلى الولايات المتحدة عبر المكسيك تبقى متشابهة (2018؛ Unicef, 2019؛ Msf, 2017a; Unhcr, 2019).

ولقد ساهمت وسائل الإعلام في الحرب على المهاجرين النازحين بشكل كبير، حيث عملت على تقديمهم بطريقة مهوسية وملحة على أنهم غزاة قادمون من عوالم متخلفة ومريضة وجراد مفترس للرفاه الأوروبي، كسالي ذوو غرائز حيوانية أكثر دونية، وحاملون للإجرام. وقد أقروا بذلك تمثلا سلبيا بالمطلق يغذي الكراهية والرفض تجاههم. لقد خلقت وسائل الإعلام تمثلا ذا أبعاد عميقة للغريب، وشجعت على نهج سياسات عقابية، مهينة بذلك الأرضية للعنف، والاعتداءات والتعذيب.

وشاركت عدة أحزاب سياسية بدورها في الحرب على المهاجرين النازحين، فعملوا على ربط الهجرة الوافدة بقضية عسكرية وقضية أمن وطني يجب تسليمها إلى القوات البحرية وشرطة الحدود، وحفزوا العامة من الساكنة المحلية

⁶ هذا ما أكدته حتى المقرر الخاص للأمم المتحدة عن التعذيب، الذي يعتبر أن سياسات الهجرة القمعية هي سبب التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة (2018) United Nations, HRC.

⁷ لهذا كله آثار سلبية حتى في البلدان الأوروبية، حيث إن الحرب على المهاجرين النازحين والمهاجرين الوافدين تحدد امتداد نهج النقط الساخنة *dell'hotspot approach* على كل الهجرات النازحة المتواجدة في أوروبا. كنوع من تأثير الحالة: الشك، والمراقبة الملقنة للانتباه، والاستثناء، تقع كلها على عاتق المهاجرين الوافدين، مما يزيد من خطر العنف والمعاملة المهينة في حقهم.



بإدانتها، بإقناعهم باحتلال موقع متميز من السلم الاجتماعي وأن يحظوا بمعاملة متميزة من قبل الدولة، وحثوا الساكنة المحلية على الحفاظ على مسافة معقولة بينهم وبين المهاجرين ومراقبة اللاجئين بانتباه.

ولم تغب مشاركة المثقفين والمفكرين في هذه الحرب، فقد ساهموا في شرعنة (إضفاء الشرعية) الخطاب العام عن المهاجرين النازحين على أنهم مختلفون جذريا (الأخر الوهبي)، ويجب إبقاؤهم خارج الأراضي الأوروبية أو عزلهم بتميمشهم. وقد تمادى الخطاب العام، في الوقت نفسه، في تمثيل المهاجرين الوافدين كتهديد عالمي، يجب الاحتماء منه في كل جوانب الحياة: في العمل، وفي البيت، وفي المدارس، وفي الرفاه، وفي الحياة المعيشية في الأحياء، وفي الصحة العامة، وفي الأمن الفردي والوطني، والساكنة المحلية، والتراث الجيني، والثقافة، والهوية.

أراد هذا الغضب المعادي للمهاجرين الوافدين منع أو إبطاء عملية تجذيرهم الاجتماعي، لأنه يجعل قوة العمل الأجنبية أقل انصياعا وأقل مرونة وأقل إتاحة، وأقل تكلفة. هكذا، تراهن كل القوى الاجتماعية دائما فقط على الهجرة الوافدة المؤقتة والدائرية (Perocco 2019)، أو على توظيف العمال المؤقتين، دون أسر، بأواصر اجتماعية ضعيفة مع مجتمع الوصول ومعرفة هشة بالبلد، الذين يضغطون على أنفسهم نظرا لاحتياجاتهم الاجتماعية، ولاعتبار الطبيعة المؤقتة لحضورهم، لكنهم يملكون موردا ثميننا لصالح (الشركات والبلدان 'المضيفة'): الإتاحة المطلقة لكفاءة العمل لزمان محدد. فالسياسات الداعمة للهجرة المؤقتة هذه، تتجاوز سياسات الهجرة التقليدية للبلدان الأوروبية والاتحاد الأوروبي وتدمج في الوقت نفسه سياسات الدول الأوروبية التقييدية والقمعية، ممأسسة (إضفاء الطابع المؤسسي عليها) عدم استقرار الشغليين الوافدين وجاعلة من الهجرة المؤقتة القناة الوحيدة للدخول النظامي (Gjergji 2016).

فقد كثفت عملية عرقلة شروط الاستقرار (precarizzazione) المتعددة هذه، ولا أنظمة الهجرات (اسقاط شروطها النظامية او القانونية)، وتشظيتها، من تكثيف سلعة قوة العمل الأجنبية، مقربة إياها إلى ظروف أداة عمل محرقة للعمل، وإلى حالة "الشيء"؛ فعملية السلعة المتشددة لقوة العمل الأجنبية هذه هي عنصر إضافي شجع على تكوين سياقات مفتوحة على الممارسات المهمة.

ليس لغزا ولا مبالغة القول إن سياسات الهجرة بالدول الأوروبية ودول الاتحاد الأوروبي تساهم في تغذية - بشكل مباشر أو غير مباشر- التعذيب ضد المهاجرين الوافدين. أحيل بوجه عام على العناصر التي سبق ذكرها؛ أحيل خاصة، مثلا، إلى نقل الحدود الأوروبية إلى افريقيا، التي أفضت إلى خلق معسكرات احتجاز ببلدان الانطلاق والعبور، (خاصة بدول شمال افريقيا، وغيرها) والتي حدثت في إطار عملية تمديد (إلى افريقيا، وتركيا، وبلدان جنوب شرق أوروبا) منهج النقاط الساخنة (hotspot) approach للاتحاد الأوروبي التي تم افتتاحها سنة 2015. انتشار معسكرات الاحتجاز بمختلف الدول الافريقية (خاصة في البلدان الساحلية) جعلت هذه البلدان بؤرا ساخنة كبيرة في الهواء الطلق. فمعسكرات الاحتجاز في ليبيا مدارة من طرف قوات الشرطة الليبية، ومن العسكر الليبي، ومن خفر السواحل الليبية، ومن الميليشيات الليبية، إلا أن قبولهم وتنظيمهم قد تم من طرف الدول الأوروبية⁸. فالجلادون في المراكز الليبية هم من الساكنة المحلية (وقد يكونون من المهاجرين النازحين أحيانا)، إلا أن

⁸ حتى أن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان قد أنهى يوم 14 نونبر 2017 التعاون بين الاتحاد الأوروبي وخفر السواحل الليبية «بالإنساني»:



أوروبا قد قدمت مساهمات أساسية في تكوين سياق الاحتجاز⁹. وقد تأسست العملية الثلاثية: عرقلة شروط الاستقرار والعسكرة والاستعانة بالمصادر الخارجية فيما يخص سياسة الهجرة، تأسست في الغالب على عقد اتفاقيات، (علانية أو سرية) ممولة من أجل مراقبة واحتواء حركات الهجرة، والقبول الانتقائي، والطرء، وإعادة القبول والإعادة القسرية أو شبه القسرية للمهاجرين النازحين. حيث إن مذكرة اتفاق إيطاليا . ليبيا، في هذا السياق، لم تمر بتاتا من البرلمان الايطالي، فقد تم تفويض سلسلة من مهام المراقبة والإدارة تعاقديا، إلى مخفر الحدود الليبي والميليشيات المحلية، (من بينها تفويض مهام الإعادة القسرية عبر البحر إلى ليبيا) التي تم فيها التحايل على *اتفاقية جنيف* بشأن وضعية اللاجئين ومبدأ *عدم الإعادة القسرية*. بهذا الخصوص، فإن (Algotino; 2019)، في تأكيد على أن حظر التعذيب يخفق أمام سياسات الانغلاق وتسليم الحدود إلى مصادر خارجية، ويحذر من أن اتفاقيات إعادة القبول على الرغم من احتوائها دعوات رسمية لحماية الحقوق الأساسية، حينما يتم إمضاؤها مع دول مثل ليبيا، فإنه يتم انتهاك حظر التعذيب والمعاملة اللإنسانية أو الحاطة بالكرامة خارقين مبدأ *عدم الإعادة القسرية*. يمكن حدوث هذه الانتهاكات حتى في حالة الإعادة غير المباشرة أو عندما توكل لدول العالم الثالث مهام المراقبة، وتحديد الهوية، والاحتجاز. تحدث الانتهاكات أيضا مع سياسة إغلاق الموانئ سواء تعلق الأمر بظروف الإقامة على متن السفن (وهي في الواقع ظروف احتجاز) أو تعلق، تتحدث الكاتبة لسبب وجيه، بنقل التعذيب القانوني وتسليمه إلى مصادر خارجية.

فبعد الاحتجاز في بلدان العبور هناك التجريم (criminalizzazione) في بلدان الوصول. فطالبو اللجوء، في اسبانيا، وخاصة ضحايا التعذيب منهم، لا يعانون فقط من قصور وعدم كفاءة نظام اللجوء، بل حتى من إمكانية التعذيب المنتجة من الاستعمال المباشر للعنف في تطبيق سياسات الهجرة العقابية (Jubany et al., 2019). في سياق تصاعد تجريم الهجرات، وعنف الموظفين العموميين في تطبيق سياسات الهجرة التي يتم اعتبارها عادية، كنتيجة للاستعمال الشرعي للقوة من أجل حماية السيادة الوطنية. حتى أولئك الذين حصلوا على نوع من الحماية الدولية معرضون على كل حال للمخاطر بسبب تعزيز الأمن على طول الحدود. حيث الاحتجاز والترحيل متواصلان، مما يعرضهم للعنف والمعاملات المهينة. وتشجع هذه الممارسات على «تكرار التعذيب في المجتمعات الليبرالية الحديثة في أشكاله المعاصرة ومكانتها في آليات مراقبة المستبعبدين اجتماعيا، ومن بينها سياسات وممارسات مراقبة الهجرة التي تلعب دورا مركزيا». وفي الوقت ذاته، عدم الاعتراف بهذا العنف باعتباره انتهاكا لحظر التعذيب «يساهم في تطبيع وإضفاء الشرعية على ممارسة القوة في تعزيز سياسات الهجرة» (p.131). يشكل استهداف نظام العنف في بلجيكا، للمهاجرين دون وثائق وأبنائهم داخل مراكز الاحتجاز شكلا من أشكال العنف؛ وتمثل المعاملات غير الانسانية والمهينة، التي تقع في المراكز، شكلا خاصا من تعذيب مراكز الاحتجاز النموذجي (Ouali, 2019).

[HTTPS:// NEWS.UN.ORG/EN/STORY/2017/11/636022-LIBYAS-DETENTION-MIGRANTS-OUTRAGE-HU-MANITY-SAYS-UN-HUMAN-RIGHTS-CHIEF-ZEID \(2019-11-29\).](https://news.un.org/en/story/2017/11/636022-libyas-detention-migrants-outrage-hu-manity-says-un-human-rights-chief-zaid)

⁹ قوات الشرطة الليبية، الذين يبيعون المحتجزين - الذين يصيرون أحيانا في حالة عبودية- للمنظمات الإجرامية يتم تدريبهم وتزويدهم من طرف الدول الأوربية، وفي مقدمتهم إيطاليا



فالتعرض للاعتقال كمهاجرين وافدين¹⁰، والاعتقال كجواب تلقائي للهجرة "غير النظامية"، وعودة الاعتقال المؤسساتي كنموذج لإدارة الخلافات ومراقبة الفقراء، والطرده والترحيل القسري، وخلق سياقات مؤسساتية وسياسية وإدارية وثقافية معادية للمهاجرين الوافدين، كلها عناصر سهلت التعذيب والعنف. فقد اتسمت سياسة هجرة "صفر تسامح" التي اتبعتها إدارة ترامب في الولايات المتحدة في الحدود المكسيكية بفصل العائلات واحتجاز الأطفال في ظروف لا إنسانية في غالب الأحيان. وقد تأسست هذه الممارسة على تجريم طالبي اللجوء دون اتباع الإجراءات القانونية الواجب اتباعها، مما أدى إلى صدمات نفسية طويلة الأمد لكل من الآباء والأطفال. وقد سلط (2019; al et Moss) الضوء على أن المعاملة المهينة التي تم تخصيصها للمهاجرين الوافدين في الحدود الجنوبية والمحتجزين في مراكز الاحتجاز هي نتيجة نظام قانوني ونصوص قانونية، وقضاء، تأسسوا على منطق يوحد الاستعمار والوطنية والسيادة. إنه نظام قائم على الرجل الأبيض (*whiteness*)، كموضوع الحق، وتفترض مبادئه الأساسية أن الفاعل الشرعي هو الأبيض، وكل ما عداه من تصنيفات غير بيضاء ك"آخرين، أجنب، وغرباء"، يمنع أو يقيد دخولهم ومساواتهم في الحماية القانونية. هذه العوامل متجذرة بعمق في الوعي الثقافي للولايات المتحدة وقد أثرت بشكل سلبي على سياسات الهجرة لكل إدارة تعاقبت على حكم البلد مع الزمن، حيث إن سياسة ترامب نفسها لم تخترع شيئاً، فقد أوجت فقط، بشكل متطرف، سياسة هجرية كانت في الأصل عقابية وتقييدية وجعلت من هذا التشدد ركيزة للسياسة الوطنية. فنظام التجريد من الإنسانية، والاحتجاز، والعقاب، وطرده المهاجرين الوافدين المتواجدين حالياً بالولايات المتحدة الأمريكية ليست من إبداعات إدارة ترامب، بقدر ما هي ثمرة نظام قانوني له جذور عميقة.

وقد أغلقت كل بلدان العالم تقريباً (حوالي 195 بلداً) حدودها مع قدوم الوباء، وعززوا الرقابة، وفرضوا مزيداً من القيود؛ فإذا كان الأمر يتعلق في كثير من الأحيان بتدابير واجبة، فقد كان الوباء في بعض الأحيان ذريعة لتطبيق تدابير وسياسات هجرة أكثر تقييداً غير مبررة من الوباء. وقد قللت هذه العناصر، بطبيعة الحال، حركات الهجرة وحدت من عدد المغادرين، لكن، بالنظر إلى أن الأسباب الكامنة وراء الهجرات لم تتغير. بالعكس، فقد أصبحت أكثر عمقا مع أزمة فيروس كورونا، فقد فاقموا وضعية عدة بلدان جنوب العالم، وتفاقم عدم المساواة العالمية. واستمرت الهجرات ولو بطريقة أكثر صعوبة وأكثر مشقة، وأكثر خطورة، وأكثر تكلفة.

وقد أدى إغلاق الحدود، والموانئ¹¹، والقنوات القانونية، وتدهور سياسات الهجرة، والقيود الصحية، إلى تدهور ظروف الهجرة، سواء بالنسبة لأولئك للمهاجرين السائرين في درب الهجرة أو نظرائهم الذين انطلقوا أثناء الوباء. فقد تم تعليق المهاجرين النازحين أكثر من مرة ببلدان العبور، وفي المعابر الحدودية، وعلى طول مسار الرحلة؛ وتمت عرقلتهم دون سبل للعيش، ولا خدمات، مع قلة الاهتمام العام. فقد كان لتدهور ظروف الهجرة وقع كبير عليهم بجعلهم أكثر ضعفاً؛ حيث إنهم شهدوا كيف أن خطر المعاملة اللاإنسانية قد ازداد مع الوباء، وكانوا موضوعاً لتصاعد سوء المعاملة، والاعتصاب والعنف. فقد رسمت التقارير والسجلات الخاصة بالهجرة صورة

¹⁰ انظر Ceccorulli, Labanca (2014).

¹¹ فقد ظهرت في البحر الأبيض المتوسط حتى سفن الحجر الصحي، وهي نقاط ساخنة عائمة حقيقية، التي على متنها تم حجز مئات الأشخاص في بحر مفتوح لعدة أيام.



قائمة للغاية عنهم في مختلف جهات العالم: كفرنزويلا بالمنطقة الكولومبية، والحدود المكسيكية الأمريكية أو أمريكا الوسطى، والهند، ومعبر البلقان، ومعبر أفريقيا جنوب الصحراء، ومعبر البحر الأبيض المتوسط. فقد تدرجت معظم الهجرات النازحة في اتجاه مأزق مظلم، لتقع بذلك بشكل أكثر في أيدي المهربين، والمنظمات الإجرامية اللذين يعملان دون عوائق. وقد نتج عن حالة إغلاق الحدود، والفراغ القسري (غياب المنظمات غير الحكومية، والصحفيين، والإغاثة، والسلطات العامة) وحالة الطوارئ، إلى زيادة حجم الهجرات غير النظامية بشكل كبير، ونشأت خدمات جديدة مرتبطة بالتهريب (smuggling)، وتغيرت أنشطة التهريب متكيفة بذلك مع السياق الجديد، وغير المهربون الطرق والأساليب متكيفين بذلك مع الأوضاع الجديدة، وبإيجادهم لحلول جديدة. (Sanchez,) (Achilli; 2020).

4.العنصرية والتعذيب

يجب وضع علاقة العنصرية بالتعذيب في السياق الحالي لنمو العنصرية المتسارع، نظرا إلى أن التعذيب كان، تاريخيا، عنصرا بنويا للعنصرية والاستعمار. لفهم علاقة التعذيب بالهجرة فهما عميقا من الضروري الفحص والتنقيب بشكل عميق عن علاقة العنصرية بالتعذيب.

تحيل العنصرية إلى علاقة استغلال مادية بين الأعراق، والطبقات والأجناس، في علاقة الهيمنة التي تتضمن لحظة أيديولوجية تطبع، وتبرر، وتشرعن الاستغلال (Basso; 2016)، هي الابن الشرعي للعبودية، والركيزة الأيديولوجية للنظام الاستعماري، وهي عنصر أساسي مكون وعضوي للرأسمالية، فالعنصرية تجعل من هو في وضعية مادية في حالة دونية واستغلالية أكثر دونية بشكل مثالي. التمثيل الوحشي الجسدي منه والنفسى والأخلاقي للأسود، وتجريد المستعمر من إنسانيته، والإعلان عن الدونية الطبيعية للشعوب الملونة، والتصنيف العرقي الذي يجعل ذوي البشرة السوداء دونيين، كانت كلها وظيفية في المحافظة على علاقة الهيمنة الاجتماعية واستغلال الاستعمار الأوربي للشعوب المستعمرة: شكل الاستعمار الأساس التاريخي والمادي للعنصرية كعلاقة اجتماعية وكأيديولوجيا. إنه مذهب نخبوي، معاد للمساواة، وهو نزعة تطوعية تحرض على النضال ضد الأعراق والطبقات الدونية. تسعى العنصرية إلى تكريس اللامساواة بين الأعراق، والطبقات، والأجناس والأمم، بجعلها سياسة دولة، أي سياسة عنصرية، بمعنى دولة عنصرية، أي برنامج وفعل حزبي. فالعنصرية تنتج، وتشرعن، وتحافظ، على اللامساواة: العنصرية هي اللامساواة، أكرر، هي اللامساواة. والتعذيب هو تجسيد للعنصرية على جسد المستعمر، المضطهد، هو أداة تستخدمها العنصرية في عملية التجريد من الإنسانية وإخضاع من يتم اعتباره دونيا أو متمردا. إنه - أي التعذيب - وشم العنصرية الناري على جسد المستعمر، علامة تحيل على طابع الدونية. فإذا كان التعذيب بالنسبة لسارتر (1958) نظاما، فإن هذا النظام بدوره هو جزء من نظام العنصرية القائم على اللامساواة بين الطبقات، والأعراق، والأجناس والأمم.



علاقة التعذيب بالهجرة مرتبطة اليوم بالصعود العالمي للعنصرية في العصر النيو ليبرالي، الذي تميز في العقدين الأخيرين بالعنصرية المعادية للمهاجرين الوافدين، حيث أوروبا وأمريكا مركزاه الأساسيان، من هناك انتشر ليعم كل أقطاب العالم، ليصير ظاهرة حقيقية عالمية. وتعتبر *عنصرية الدولة* بطل هذا الصعود بلا منازع (Basso; 2010)، التي شكلت الدافع الرئيسي للتمييز العنصري (المؤسساتي والفعلي) وأول منتج للعنصرية الشعبية المتفشية في عدة بلدان. في أوروبا، من رهاب الأجانب باسم الرفاه إلى العنصرية المحلية، من عنصرية انتقائية إلى مطاردة المجموعات اليمينية المتطرفة للمهاجر الوافد.

فقد أسفر تفاقم العنصرية المعادية للمهاجرين الوافدين عن تقليص حقوقهم الاجتماعية، وغذت التشدد في سياسات الهجرة، وضربت التعدد الثقافي عرض الحائط وحتى الانصهار الجديد من أجل الاستبعاد والرفض، وكان لها دور فعال في البناء الاجتماعي والسياسي للعنصرية الشعبية والشعور بالعداء من طرف الساكنة الأصلية في حق هؤلاء المهاجرين، مشجعين تكوين ظروف وبيئات مشجعة على ممارسات التعذيب.

فارتفاع ظاهرة التعذيب ضدّهم مرتبط بالصعود الصاروخ للعنصرية المؤسساتية في السياق النيوليبرالي. فقد فتحت شيطنة المهاجرين الوافدين المؤسساتية الأبواب أمام سلوكات مهينة في حقهم، مجردين الأفراد، الذين تجرعوا مرارتها بشكل ملموس، من إنسانيتهم. يمثل هؤلاء المهاجرون، منذ عقود، مجموعة اجتماعية تم تجريدها باستمرار من إنسانيتها، لتصير موضوعا للتعذيب؛ وقد ساهمت الدول بشكل فعال في هذه العملية. فالإدارة العنصرية لحركات الهجرة لم تؤد فقط إلى انتشار الجدران في المناطق الحدودية ومراكز الاحتجاز، بل إنها ساهمت أيضا وبشكل حاسم، في تطبيع ميلدشيات المواطنين ضد المهاجرين دون وثائق (*undocumented*) إلى رفض الاستقبال، وانتشار العنف مع ما يخلفه ذلك من إسالة الدماء بين صفوف المهاجرين الوافدين، إلى احتجاز القاصرين، وإلى مدهامات، واعتقالات واحصاءات مبنية على المتغير 'العرق'.

ففي إطار علاقة التعذيب بالهجرة، نجد أن ظاهرة المضايقات، والعنف الجنسي، والاعتصابات، التي تعرضت النساء المهاجرات النازحات لهم على طول مسار عملية الهجرة، بارزة بوضوح، سواء في بلدان العبور، أو في بلدان الوصول، في كل أنحاء العالم. يبدو أن العنف الجنسي يشكل، من حيث العدد والمنهجية ومن حيث التوسع، طريقة محددة ومنهجية لإهانة المهاجرات النازحات وتجريدهن من إنسانيتهم والهيمنة عليهن.

5. الخاتمة

يدمر التعذيب كرامة وشخصية المرء من خلال المعاناة الجسدية والنفسية اللتين يلحقهما بها. إنه يلغي ويجرد الشخص من إنسانيته، أي يشيئه، ويجعل منه "وحشا بشريا"، أي "إنسانا دونيا" (Sartre 1958; 17). صور سارتر في عرضه المسرحي: "أموات دون قبور" الذي تم عرضه سنة 1946، ضحايا التعذيب كأموات دون قبور، أموات فقدوا القدرة على الكلام وهم محطمون من الداخل: أشخاص أحياء جسديا لكنهم بدون أرواح، لأن التعذيب كما سيأتي في المبحث التمهيدي في كتاب "القضية" لكاتبه هنري (Henri Alleg)، «يجعل الجسد حيا لكنه يقتل الروح»



(Sartre 1958, 19). فالتعذيب لا ينتهي بانتهاء العذاب، إنه ينتج صدمات عنيفة على الذهن، والعقل، والجسد، التي تعاود الظهور واسترجاع لحظاتها بشكل ملح ويتجاوز الصدمة نفسها (van der Kolk 2015). فالمشكلة مرتبطة بالتذكر المستمر للعذاب الذي تم تجرعه، والعودة الهاجسية للصدمة، للإحكام الدائم للماضي الصادم في الحاضر الذي يضر ويشل المستقبل. ومع ذلك، يمكن لضحايا التعذيب أن يتبعوا مسارا يحولهم من ضحايا إلى شهود: بعد التجريد من الإنسانية (disumanizzazione)، سيتم عودة الانسنة (riumanizzazione).

لأسباب المذكورة أعلاه، فضحايا التعذيب اليوم هم في الغالب مهاجرون، لاجئون أو طالبو لجوء. وللتعذيب عواقب متعددة على صحتهم الجسدية والعقلية (Mazzetti, 2005; Pérez-Sales, 2018)؛ بالنظر إلى هذا، هناك ضرورة لتدابير خاصة للتسيير والتدخل النفسي والاجتماعي، وسياسات رفاة ملائمة من أجل حماية صحتهم. فقد احتل التعذيب والمعاملة غير الإنسانية، في الميثاق العالمي للاجئين (GCR)، الصادر 17 دجنبر 2018، حيزا كبيرا، حيث حث على اعتبار ضحاياه كمستفيدين من السياسات العامة للاجئين. وطلب من الدول مزيدا من الجهود لمواجهة الاحتياجات الخاصة للناجين منه، وأشار إلى أحكام خاصة تتعلق بدعم الضحايا؛ تحث الدول على تبني "التدابير الرامية إلى تحديد وفرز وإحالة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة على العمليات والإجراءات الملائمة والمتاحة" (UN, 2018a). وقد أصدرت لجنة مناهضة التعذيب (CAT) التابعة للأمم المتحدة 2018، مبادئ توجيهية جديدة تتعلق بحقوق اللاجئين التي تعزز حمايتهم من التعذيب الذي قد يطالهم بعد العودة (United Nations 2018b). يعطيهم القانون الأوربي الخاص بحقوق الضحايا والقانونين الخاصين باللجوء والاستقبال: الحماية القانونية والصحية والاجتماعية. إلا أن الوصول إلى الرعاية الصحية والنفسية وحاجات المهاجرين ضحايا التعذيب محدودة جدا في الواقع (Irct, 2016). فغالبا ما تكون الفحوصات الطبية الخاصة بتحديد المهاجرين ضحايا التعذيب ومرافق الاستقبال غير كافية (Fra 2017). فأحيانا ما يكون لطلبات اللجوء وقع سلبي على ضحايا التعذيب وقد يفاقمون الصدمة؛ فغالبا ما يجد المهاجرون الوافدون ضحايا التعذيب صعوبة في الوصول إلى خدمات الحماية والرعاية بسبب عدم ثقتهم في السلطات ونتائج التعذيب النفسية (Unvfv, 2017). لذلك مازال هناك عمل كثير يتعين القيام به لمواجهة التعذيب ضد المهاجرين، سواء تعلق الأمر بجذوره، أو الاستجابات الاجتماعية للمهاجرين ضحاياهم.



AI (2019). *Pushed to the Edge. Violence and Abuse Against Refugees and Migrants Along the Balkans Route*. Available at <https://www.amnesty.org/download/Documents/EUR0599642019ENGLISH.PDF> (2020.4.4).

Algostino A. (2019). Delocalizzazione della tortura e 'tortura di Stato'. Tra accordi di riammissione, esternalizzazione delle frontiere e chiusura dei porti. In: Perocco F. (cur.), *Tortura e migrazioni. Torture and migration*, Venice, Ca' Foscari Editions.

Basso, P. (2010). *Razzismo di stato. Stati Uniti, Europa, Italia*. Milan: Franco Angeli.

Basso, P. (2016). *Le racisme européen*. Paris: Syllepse.

Bigo D. (1998). Sécurité et immigration. *Cultures & Conflits*, 31-32: 13-38. DOI:10.4000/conflits.539.

Bigo D. (2005). La mondialisation de l'(in)sécurité?. *Cultures & Conflits*, 58: 53-101. DOI: 10.4000/conflits.1813.

Bigo, D. (2014). The (in)securitization practices of the three universes of EU border control: Military/Navy – border guards/police – database analysts. *Security Dialogue*, 45: 209-225. Doi.org/10.1177/0967010614530459.

Butler J. (2008). Sexual politics, torture, and secular time. *British Journal of Sociology*, 59: 1-23. DOI:10.1111/j.1468-4446.2007.00176.x.

Cassese A. (2011). *L'esperienza del male*. Bologna: il Mulino.

Ceccorulli M., Labanca N. (2014). *The EU, Migration and the Politics of Administrative Detention*. London: Routledge.



Cohen, I; Corrado, R. (2005). State Torture in the Contemporary World. *International Journal of Comparative Sociology*, 46:103-31.

Dershowitz A. (2002). *Why terrorism works*. New Haven & London: Yale University Press.

Dershowitz A. (2004). Tortured Reasoning. In Levinson S., editor, *Torture: a collection*. Oxford: Oxford University Press.

FRA (2017). *Current migration situation in the EU: torture, trauma and its possible impact on drug use*. Vienna: FRA.

FRA (2018). *Fundamental Rights Report 2018*. Vienna: FRA.

Furedi F. (1997). *Culture of fear*. London: Bloomsbury.

Gadem (2018). *Coûts et blessures*. Rabat: Gadem, available at https://www.lacimade.org/wp-content/uploads/2018/10/20180927_GADEM_Couts_et_blessures.pdf (2019.11.26).

Gjergji I. (2019). *Sociologia della tortura*. Venezia: Edizioni Ca' Foscari.

Gjergji Iside (2016). *Sulla governance delle migrazioni*. Milano: Franco Angeli.

Glassner B. (1999). *The culture of fear*. New York: Basic Books.

Guarnieri Jaradat M. (2017). *The Unchosen: The Lives of Israel's New Others*. London: Pluto Press.

Hajjar L. (2013). *Torture: sociology of violence and human rights*. London: Routledge.



In Migrazione (2013). *0021 Trappola Libica. Indagine sulle condizioni detentive dei migranti in Libia e il viaggio in mare*, available at http://www.africanews.it/wp-content/uploads/60_Dossier-LIBIA.pdf (2019.10.12).

IRCT (2016). *Falling through the Cracks: Asylum procedures and reception conditions for torture victims in the EU*. Copenhagen: IRCT.

Jakobs G. (2009). *Aux limites de l'orientation par le droit: le droit pénal de l'ennemi*, *RSC*, 1: 7-18.

Jubany O. et al. (2019). *Vulnerable to the System: Migration and Torture in Spain*. In Perocco F. (cur.), *Tortura e migrazioni. Torture and migration*, Venice, Ca' Foscari Editions.

Lalatta Costerbosa M. (2016). *Il silenzio della tortura*. Roma: DeriveApprodi.

Mackert J. (2015). *The secret society of torturers: the social shaping of extremely violent behaviour*. *International Journal of Conflict and Violence*, 9: 106-120.

Mazzetti M. (2008). *Trauma and Migration: A Transactional Analytic Approach toward Refugees and Torture Victims*. *Transactional Analytic Journal*, 8: 285-302. DOI 10.1177/036215370803800404.

Melzer N. (2018). *Report of the Special Rapporteur on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment*. Geneva: Human Rights Council.

Migreurop (2007). *Guerre aux migrants. Le livre noir de Ceuta et Melilla*. Paris: Syllepse.

Moss et al. (2019). *Dreams and Nightmares. The Legal Legacy that Authorized Civil Detention Centers in the US*. In Perocco F. (cur.), *Tortura e migrazioni. Torture and migration*, Venice, Ca' Foscari Editions.



Msf (2013). *Violences, vulnérabilité et migrations: bloqués aux portes de l'Europe. Rapport sur les migrants subsahariens en situation irrégulière au Maroc*, available at https://www.msf.fr/sites/default/files/informemarruecos2013_fr_0.pdf (2020.4.3).

Msf (2017a). *Forced to Flee Central America's Northern Triangle*, available at <https://www.doctorswithoutborders.org/what-we-do/news-stories/research/reportforced-flee-central-americas-northern-triangle> (2020.3.3).

Msf (2017b). *Games of Violence: Unaccompanied Children and Young People Repeatedly Abused by EU Member State Border Authorities*. Available at <https://www.aerzte-ohne-grenzen.de/sites/germany/files/2017-serbien-mental-health-report-aerzte-ohne-grenzen.pdf> ((2020.4.4).

No Name Kitchen et al. (2018a). *Border Violence on the Balkan Route*. Available at <http://www.nonamekitchen.org/wp-content/uploads/2019/01/Finished-Border-Violence-on-the-Balkan-Route.pdf> (2020.4.4).

No Name Kitchen et al. (2018b). *Illegal Pushbacks and Borderline Violence Reports*. Available at <https://www.osservatoriodiritti.it/wp-content/uploads/2019/01/rotta-balcanica-migranti.pdf> (2020.4.4).

Noury R. (2016). Amnesty International. In Antonazzo A. et al., a cura di, *I segni addosso*. Bologna: Becco Giallo.

Ouali N. (2019). *Violences systémiques dans les centres fermés*, In Perocco F. (cur.), *Tortura e migrazioni. Torture and migration*, Venice, Ca' Foscari Editions.

Pérez-Sales P. (2018). Migration and torture: Building a map of knowledge. *Torture*, 28: 1-14. DOI:10.7146/torture.v28i2.106906.



Perocco F., Précarisation du travail, précarisation de la migration, migrations temporaires, *Hijra*, 4: 49-61.

Roberts D. (2008). Torture and biopolitics of race, *University of Miami Law Review*, 62: 228-247.

Sanchez G., Achilli L. (2020). *Stranded: the Impacts of COVID-19 on Irregular Migration and Migrant Smuggling, Policy Briefs*, n. 20, European University Institute, <http://hdl.handle.net/1814/67069>.

Sartre J.P. (1958). Saggio introduttivo. In Alleg H., *La tortura*. Torino: Einaudi.

Scott G.R. (2015). *The history of torture*. London: Routledge.

Sigvardsson E. et al. (2016). Prevalence of torture and other war-related traumatic events in forced migrants. *Torture*, 26: 41-73.

Skoll G. (2010). *Social Theory of Fear. Terror, Torture, and Death in a Post-Capitalist World*. New York: Palgrave Macmillan.

UN (2018a). *Global Compact on Refugees*, available at: <https://refugeesmigrants.un.org/refugees-compact> (2020.5.5).

UN (2018b). *General comment No. 4 (2017) on the implementation of article 3 of the Convention in the context of article 22*, available at https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/CAT/CAT-C-GC-4_EN.pdf (05.05.2020).

UN, Hrc (2018). *Report of the Special Rapporteur on Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment*. A/HRC/37/50. URL https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Torture/A_HRC_37_50_EN.pdf (2020.5.5).



Unhcr (2019). *Children on the Run*, available at <https://www.unhcr.org/en-us/about-us/background/56fc266f4/children-on-the-run-fullreport.html> (2020.4.7).

Unicef (2018). *Uprooted in Central America and Mexico*, available at <https://weshare.unicef.org/Folder/2AMZIFVOSOSO> (2019.03.03).

Unsmil, Ohchr, (2013). *Torture and Deaths in Detention in Libya*, available at <http://www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/TortureDeathsDetentionLibya.pdf> (2020.4.7).

Unsmil, Ohchr, (2016). *Detained and Dehumanised. Report on Human Rights Abuses against Migrants in Libya*, available at https://www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/DetainedAndDehumanised_en.pdf (2020.4.7).

Unvfvf (2017). *Torture Victims in the context of migration*, Geneva: Unvfvf.

van der Kolk B. (2015). *The Body Keeps the Score*. New York: Penguin.

Veglio M. (2018). *L'attualità del male. La Libia dei 'Lager' è verità processuale*. Torino: Seb27.

Wacquant L. (1999). *Les prisons de la misère*. Paris: Editions Raisons d'agir.

Wacquant L. (2009a). *Deadly Symbiosis*. Cambridge: Polity Press.

Wacquant L. (2009b). *Punishing the Poor*. Durham: Duke University Press.

Wodak R. (2015). *The Politics of Fear*. London: Sage.